# واقع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية في ظل الاقتصاد الرقمي في الفترة (2020–2024)

# The Status of Foreign Direct Investment (FDI) Flows in the Arab World Amid the Digital Economy (2020–2024)

**بن لقرع إيمان**[*]،مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية في الجنوب الغربي، جامعة طاهري مُحَّد بشار( الجزائر)، benlagra.imane@univ-bechar.dz

**بلحاج فراجي**، مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية في الجنوب الغربي، جامعة طاهري مُحَّد بشار( الجزائر)، belhadj.faradji@univ-bechar.dz

تاريخ الاستلام: 2026/07/20 تاريخ القبول: 2026/09/17 تاريخ النشر: 2026/09/30

**ملخص:**

تهدف هذه الورقة إلى إبراز وتحليل أثر الاقتصاد الرقمي بمؤشراته المختلفة في جذب وتوجيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال الفترة (2020–2024)، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والاعتماد على التقارير الاقتصادية والبيانات الدولية الرسمية الصادرة عن منظمة الأونكتاد والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار. كما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين نضج البنية التحتية الرقمية واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية نحو القطاعات غير التقليدية كالطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات، حيث كشفت الدراسة عن تباين هيكلي إقليمي، أين استحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على النصيب الأكبر من التدفقات بفضل جاهزيتها الشبكية واستقرارها التشريعي، في حين ما زالت باقي الاقتصادات العربية تعاني فجوة رقمية وعوائق تمويلية حدّت من تنافسيتها. وتوصي الدراسة بتطوير الأطر التشريعية للأمن السيبراني والتوسع في شبكات الجيل الخامس لتعزيز الجاذبية الاستثمارية الرقمية.

**كلمات مفتاحية:** استثمار أجنبي مباشر، اقتصاد رقمي، منطقة عربية، بنية تحتية رقمية، فجوة رقمية.

**تصنيفات JEL**: F23، L86، O53، O38، O33.

[*] **المؤلف المرسل.**

**Abstract:**

This study examines the relationship between digital economy indicators and Foreign Direct Investment (FDI) inflows in the Arab region during 2020–2024, using a descriptive-analytical approach based on UNCTAD and Dhaman data. Findings reveal a strong positive association between digital infrastructure and FDI attraction in non-traditional sectors, particularly fintech, cloud computing, and smart logistics. GCC economies attracted the largest FDI share due to advanced network readiness and legislative stability, while other Arab economies face digital divides and financing constraints. The study recommends strengthening cybersecurity regulations and expanding 5G networks to enhance regional investment attractiveness.

**Keywords:** Foreign Direct Investment (FDI) ; Digital Economy ; Arab Region ; Digital Infrastructure ; Digital Divide .

**Jel Classification Codes:**F23, L86, O53, O38, O33.

## 1. مقدمة:

تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة ركيزة تنموية في الدول العربية، رغم معاناتها تاريخيا من التركز في القطاعات الاستخراجية والريعية، وأدى هذا الارتباط بالموارد التقليدية إلى ضعف القيمة المضافة وزيادة الحساسية تجاه الصدمات الخارجية وتقلبات أسواق الطاقة العالمية، في حين فرض الاقتصاد الرقمي أنماطا استثمارية جديدة قائمة على المعرفة، ليتجاوز المحددات الكلاسيكية كاليد العاملة الرخيصة ووفرة المواد الخام.

تصدرت مؤشرات الجاهزية التكنولوجية والنضج الرقمي واجهة المعايير الحاسمة في توجيه قرارات الشركات متعددة الجنسيات ورؤوس الأموال الدولية، وباتت البيئات الحاضنة لشبكات الجيل الخامس ومراكز البيانات ومنظومات الأمن السيبراني هي الوجهات الأكثر جاذبية للاستثمارات النوعية المعاصرة. أين برزت فجوة معرفية تستوجب تحليل حركية الاستثمارات الوافدة للمنطقة العربية خلال الفترة (2020-2024) التي أعقبت صدمة جائحة كورونا، تزامنت هذه الحقبة مع تسارع غير مسبوق في تبني الحلول الرقمية، مما أحدث اختلالات بين الأنماط التقليدية والقطاعات التكنولوجية الصاعدة.

واجهت الاقتصادات العربية تحديات مركبة تمثلت في تراجع الاستثمار التقليدي مقابل نمو مطرد في التجارة الإلكترونية والخدمات المالية التقنية. وهنا تظهر الحاجة الأكاديمية لتقييم مدى تكيف البيئات الاستثمارية العربية مع هذه الثنائية، وفحص كفاءة البنى الرقمية في جذب القيمة المضافة.

تتحدد المشكلة البحثية لهذه الدراسة في رصد وتحليل طبيعة العلاقة والترابط بين وتيرة التحول نحو الاقتصاد الرقمي وحجم ونوعية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية خلال فترة مليئة بالتقلبات (2020–2024). وعليه، يمكن صياغة السؤال الجوهري للإشكالية على النحو الآتي:

**"ما مدى مساهمة التحول نحو الاقتصاد الرقمي بمؤشراته المختلفة في جذب، وتوجيه، وتشكيل واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة الممتدة بين 2020 و2024؟"**

تتفرع عن الإشكالية المحورية للدراسة الأسئلة الفرعية التالية:

– ما هو واقع وتطور تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر القطاعية والجغرافية في الدول العربية خلال الفترة (2020–2024)؟

– كيف تؤثر مؤشرات الجاهزية الشبكية، والحكومة الإلكترونية، والأمن السيبراني في تحديد وجهة وتنافسية رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة للمنطقة العربية؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية تمت صياغة الفرضيات الآتية:

– الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباطية إيجابية ذات دلالة معنوية بين مستوى نضج البنية التحتية والجاهزية الرقمية وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى القطاعات غير التقليدية في الدول العربية.

– الفرضية الثانية: يوجد تباين هيكلي ذو دلالة في قدرة الدول العربية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الرقمية يعزى للفجوة الرقمية والجاهزية المؤسسية بين دول مجلس التعاون الخليجي وبقية الدول العربية.

**والهدف من هذه الدراسة:**

– تشخيص وتحليل حركية تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية وتتبع تحولاتها الهيكلية في أعقاب جائحة كوفيد–19.

– تحديد ودراسة أثر مؤشرات الاقتصاد الرقمي (البنية التحتية، الجاهزية الشبكية، والتكنولوجيا المالية) في إعادة تشكيل مناخ الأعمال العربي وتحول قرارات الشركات متعددة الجنسيات نحو القطاعات الحديثة.

– إبراز التباين الهيكلي الإقليمي في مستوى الجاذبية الرقمية والاستثمارية بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول المغرب العربي.

تحاول هذه الدراسة تغطية حقبة زمنية حديثة ومفصلية (2020-2024) تزامنت مع صدمات جيوسياسية واقتصادية متسارعة وتسارع غير مسبوق في التحول الرقمي عقب جائحة كوفيد-19بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لكونه المنهج الأكثر ملاءمة لتفكيك المفاهيم النظرية وتأطير المؤشرات الرقمية، مع تحليل البيانات الإحصائية الرسمية واستقراء الهيكل الاستثماري العربي ومقارنته إقليمياً. ومن خلال المسح المكتبي للتقارير السنوية الرسمية الصادرة عن الهيئات الدولية والإقليمية المحكمة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنميةUNCTAD ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتنمية الصادرات Dhaman، تقارير صندوق النقد العربي، والبنك الدولي).

**الدراسات السابقة :**

توصلت دراسة (**Belouafi & Foudou, 2025**) إلى تحديد أثر التحول الرقمي على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1993 إلى 2022؛ حيث تمثلت المشكلة المنهجية في قياس مدى مساهمة مؤشرات البنية التحتية للاتصالات (اشتراكات الهاتف الثابت، الهاتف المحمول، ومستخدمي الإنترنت) في تعزيز جاذبية الاستثمار باستخدام نموذج أبطاء التوزيع المتباطئة الممتدة .(ARDL) وأظهرت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مؤشرات التحول الرقمي والاستثمار الأجنبي المباشر. وبينت التقديرات وجود أثر إيجابي ومعنوي لاشتراكات الهاتف الثابت والمحمول على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل، في حين أظهر متغير استخدام الإنترنت أثر سلبي في الأجل الطويل. واختتمت الدراسة ببيان أن التأثير الكلي لمؤشرات التحول الرقمي على جذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ما يزال ضعيفاً، مما يستوجب تسريع الاستراتيجيات الوطنية للتحول الرقمي.

هدفت دراسة (**التوني، 2022**) إلى قياس واختبار العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الرقمي (اشتراكات الهاتف الثابت، المحمول، مستخدمي الإنترنت، والبرودباند فائق السرعة) وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (2005–2018)، معتمدةً على تحليل السلاسل الزمنية واختبارات التكامل المشترك عبر برنامج E-Views، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية وموجبة ومتبادلة ذات دلالة معنوية بين مؤشرات الاقتصاد الرقمي والاستثمار الأجنبي المباشر. وبينت النتائج أن زيادة عدد مستخدمي الهواتف المحمولة والإنترنت فائق السرعة تمتلك درجة تأثير أكثر قوة ومباشرة في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى مصر، ورغم تواضع المؤشرات مقارنة بالمستويات العالمية، إلا أن التوجهات الحكومية الراهنة تعطي إشارات إيجابية لتحسين مناخ الاستثمار.

ركزت دراسة (**بلغنو و مواسيم، 2024**) على تشخيص واقع البنية التحتية الرقمية في الجزائر ومؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مع تحديد دورها كمحدد رئيسي في استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2019–2022) بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وأثبتت نتائج الدراسة أن البنية التحتية الرقمية في الجزائر تعاني من ضعف متدنٍ شديد وتأخر في مؤشرات الجاهزية الشبكية (NRI)وتنمية الإدارة الإلكترونية(IDEG) ، وخلصت الباحثتان إلى أن هذا الضعف الهيكلي في الشبكات، إلى جانب تعقد المساطر الإدارية والتشريعية، كان سبباً رئيساً في حدوث آثاره السلبية على جاذبية بيئة الأعمال وتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للبلاد.

استهدفت دراسة (**بوعتلي، 2023**) قياس وتحليل دور تنمية الحكومة الرقمية) ممثلة بمؤشر EGDI الصادر عن الأمم المتحدة (في جذب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 17 دولة عربية خلال الفترة (2003–2020) باستخدام نماذج معالجة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) عبر برنامج R ، وأكدت التقديرات القياسية بطريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS) وجود تأثير إيجابي ومعنوي كبير لتنمية الحكومة الرقمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث أظهر النموذج أن ارتفاع مؤشر تنمية الحكومة الرقمية بنسبة 10% يؤدي إلى زيادة مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول العربية بنسبة 0.28%. ويعزى هذا التأثير المباشر إلى دور الرقمنة الحكومية في خفض تكاليف وزمن المعاملات، والحد من البيروقراطية والفساد، وتوفير الشفافية للمستثمرين.

سعت دراسة (**بطاهر، 2020**) إلى إبراز مفهوم وتوجهات الاقتصاد الرقمي وعوامل الاندماج فيه، مع تحليل تجارب أربع دول عربية (فلسطين، الإمارات، السعودية، الجزائر) في سعيها للتحول نحو الاقتصاد المعرفي الرقمي وتطبيقاته. واستنتجت الدراسة أن الاقتصاد الرقمي يستند بصورة أساسية على المعرفة العلمية عالية الجودة وتطوير شبكات الاتصال والبحث والتطوير، كما كشفت عن وجود تباين هيكلي بين البلدان العربية؛ حيث سجلت الإمارات والسعودية مستويات ريادية عالمية في تبني التقنيات المتقدمة وجذب استثمارات قطاعات التكنولوجيا، في حين تواجه دول مثل الجزائر وفلسطين عقبات تتعلق بضعف شبكات الاتصال ونقص رأس المال المستثمر في تطوير البرمجيات وحل الفجوة الرقمية.

تناول تقرير (**العربي، 2019**) تحليل الدور التنموي للاقتصاد الرقمي ومساهمته في رفع الكفاءة والإنتاجية ودعم مناخ الاستثمار والتنافسية في المنطقة العربية، مبينا متطلبات البنية الأساسية والمؤسسية لتفعيله. وأوضحت نتائج الفصل أن العائد الاقتصادي للتقنيات الرقمية في غالبية الدول العربية ما يزال متواضعا نتيجة تغلّب الطابع الاستهلاكي على الاستخدام وتأخر إنشاء سلاسل قيمة مضافة جديدة. وأكد التقرير أن الاستفادة التنموية وجذب الاستثمارات تتطلب إصلاحات مؤسسية وإصدار تشريعات حماية البيانات والأمن السيبراني، مع التوسع في شبكات النطاق العريض والجيل الخامس وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

هدفت دراسة (**نادي، 2024**) إلى دراسة وتقييم أداء مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في المنطقة العربية وتطور مؤشراتها من حيث عدد المشاريع، التكلفة الاستثمارية، وخلق الوظائف. وأظهرت النتائج أن أداء مشاريع الاستثمار الأجنبي شهد اتجاه متذبذب متأثرا بالتحولات الاقتصادية العالمية ليبلغ 862 مشروعا بتكلفة تجاوزت 32.8 مليار دولار عام 2021. وبيّنت الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية الواردة للمنطقة العربية تركزت بدرجة عالية في قطاعات الطاقة المتجددة، خدمات الأعمال، والبرمجيات وتكنولوجيا المعلومات.

استهدفت دراسة (**المعاضيدي، 2021**) تشخيص واقع مؤشرات الاقتصاد الرقمي وتطبيقاته في عدد من الدول العربية للوقوف على مستوى التطور والفجوة الرقمية القائمة بينها بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وخلصت الدراسة إلى وجود تباين وفجوة واضحة في الجهود المبذولة ومستويات التطبيق لمؤشرات

الاقتصاد الرقمي بين الدول العربية عينة البحث؛ حيث تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة غالبية المؤشرات الرقمية وجاهزية سوق الخدمات المالية، بينما أظهرت نتائج دول أخرى كسوريا والعراق ضعفاً وتراجعاً في مؤشرات الاتصال والجاهزية التكنولوجية.

تناولت دراسة (**بن نملة، 2025**) تقييم واقع مشروع الرقمنة والتوجه الرقمي على المستوى الإداري والعمومي والتحديات الاستراتيجية التي تواجه التحول الرقمي في الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مساعٍ حكومية وقطاعية متسارعة لترسيخ التوجه الرقمي وعصرنة الخدمة العمومية (في قطاعات العدالة، التعليم العالي، التربية، والمالية) لتسهيل المعاملات وتقليل البيروقراطية. وأكدت الباحثة أن تجسيد البيئة الرقمية الاستثمارية الآمنة يتطلب استكمال الأطر القانونية وتطوير شبكات الاتصال والأنظمة الإحصائية الوطنية لمواكبة التطورات الدولية.

## 2. الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد الرقمي:

يحظى التقييم الفكري للأدبيات الاقتصادية التي تربط بين حركة رأس المال الدولي العابر للحدود والثورات التكنولوجية بأهمية بالغة في فهم التحولات البنيوية التي طرأت على الاقتصاد العالمي. فالاستثمار الأجنبي المباشر لم يعد مجرد انتقال مادي لرؤوس أموال نقدية أو آلات صناعية، بل تحول في ظل الرقمنة إلى تدفقات معرفية وشبكية مكثفة تعيد صياغة مفاهيم الميزة التنافسية والمحددات الجاذبة للاستثمار.

### 1.2. الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، بأنه تدفقات رؤوس الأموال العابرة للحدود وهذا بهدف إنشاء أو توسيع عمليات إنتاجية أو خدمية في بلد أجنبي، وهو ما يمنح للمستثمر سيطرة إدارية جزئية أو كلية على المشروع . ولهذا يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشرا حيويا لجاذبية الاقتصاد وقدرته على استقطاب رؤوس الأموال العالمية.كما تعددت تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور المنظمات دولية ومؤسسات أكاديمية، مركزة على ابراز الجوانب المشتركة والفروقات (الجبوري، 2025، صفحة 32) كما يلي:

– تعريف الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة استمرارية طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي.

– تعريف صندوق النقد الدولي (IMF): الاستثمار الذي يمتلك فيه المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية.

– تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): الاستثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إدارياً.

وعليه يمكن التوصل إلى تعريف يجمع بين هذه المنظورات، مع التركيز على أنه تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بهدف خلق شركات أو التوسع في بلد آخر، ويشمل نقل الموارد وحيازة وتملك الأصول في البلد المضيف.

## 2.2. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عبارة عن حزمة من العوامل الاقتصادية والمؤسسية والتقنية التي تشكل في مجملها المناخ الاستثماري للدولة المضيفة، وتؤثر هذه العوامل في توجهات وقرارات الشركات متعددة الجنسيات لتوطين مشاريعها. إذ تتنوع هذه المحددات ما بين عوامل تقليدية وعوامل حديثة فرضتها الثورة الرقمية (بلغنو و مواسيم، 2024، صفحة 120) ، ويمكن تلخيصها كالآتي:

**– المحددات الاقتصادية الكلية:**

تعتبر المؤشرات الاقتصادية حجر الزاوية في تقييم الجدوى الاستثمارية، إذ تعكس قدرة السوق على استيعاب المنتجات وضمان استدامة الأرباح:

* **حجم السوق(Market Size)** : يعتبر من أهم العوامل الجاذبة، ويقاس بإجمالي الناتج المحلي أو نصيب الفرد من الدخل القومي؛ إذ إن كبر حجم السوق يساهم في زيادة الطلب على السلع والخدمات، وهو ما يشجع المستثمرين الباحثين عن الأسواق على إقامة مشاريعهم من أجل ضمان تصريف الإنتاج والربح.

* **الاستقرار الاقتصادي الكلي** : يسعى المستثمر للبحث عن بيئة تتميز بمعدلات تضخم منخفضة ومستقرة؛ إذ يعتبر ارتفاع التضخم مؤشرا على عدم الاستقرار وضعف قدرة السلطات النقدية على التحكم في العرض النقدي، وهذا ما يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار. كما أن استقرار سعر الصرف يقلل من مخاطر تحويل الأرباح إلى الخارج.

* **الانفتاح التجاري (Trade Openness)** : تؤدي درجة انفتاح الدولة على التجارة العالمية إلى تسهيل حركة السلع والخدمات عبر الحدود، وهو ما يشجع الاستثمارات الموجهة للتصدير، إذ يمثل الانفتاح التجاري مؤشرا إيجابيا لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

**– المحددات المؤسسية والحوكمة :**

إن جودة المؤسسات والشفافية من المحددات غير التقليدية التي تتصدر أولويات المستثمر في القرن الحادي والعشرين نتيجة لدورها في تقليل تكاليف المعاملات:

* **مؤشرات الحوكمة العالمية** :تشمل سيادة القانون، والفعالية الحكومية، والجودة التنظيمية، وهو ما يقيم البيئة التشريعية والتنظيمية التي تحدد كلفة العمليات الاستثمارية.

* **مكافحة الفساد والشفافية** :يعتبر الفساد الإداري والبيروقراطية عوائق هيكلية تنفر رؤوس الأموال، حيث يؤدي تفشي الرشوة إلى انعدام اليقين لدى المستثمر بشأن حماية حقوقه وتنفيذ العقود.

* **الاستقرار السياسي والأمني** : يعد غياب العنف والنزاعات شرطا جوهريا، حيث أن أي اضطراب أمني يمثل تهديدا مباشرا للأصول الأجنبية ويؤدي إلى عزوف المستثمرين.

**– المحددات التقنية والبنية التحتية الرقمية:**

أدّت الثورة الصناعية الرابعة، إلى انتقال التركيز من البنية التحتية التقليدية إلى الجاهزية الرقمية كعامل جذب استراتيجي:

* **الجاهزية الشبكية والتقنية** : تتعلق بسرعة الإنترنت وتوفر شبكات الاتصال المتقدمة (4G/5G)؛ إذ تعمل هذه البنية على تحسين كفاءة العمليات، وتسهيل الوصول الفوري للمعلومات، وتعزيز التنافسية.

* **الحكومة الرقمية (E-Government)** : للحكومة الرقمية دور حيوي في تحسين مناخ الأعمال عبر رقمنة الإجراءات وتقليل الاحتكاك البيروقراطي.

**– المحددات القانونية والتشريعية:**

* **وضوح واستقرار التشريعات** : تؤدي كثرة التعديلات القانونية إلى زرع الشك لدى المستثمر، لذا فإن تبني قوانين تكرس مبدأ "حماية المستثمر وتحرير المبادرة" يعد ضمانة جوهرية لبناء الثقة.

* **حماية حقوق الملكية:** هذا المؤشر يقيس قدرة الدولة على حماية الملكية الخاصة وإنفاذ القوانين؛ فغياب هذه الحماية يعني احتمالية مصادرة الأصول، مما يمثل عامل طرد رئيسي للاستثمار.

**– الموارد البشرية والتنمية المستدامة:**

* **رأس المال البشري** :يعد توفر العمالة الماهرة والمدربة محددا أساسيا للشركات التي تستخدم تكنولوجيا متطورة، مما يساهم في تحسين مهارات الكوادر البشرية في رفع إنتاجية العمل وكفاءة الإدارة.

* **أبعاد التنمية المستدامة** :يؤثر كل من البعدين الاقتصادي والبيئي على تدفقات الاستثمار الأجنبي في المنطقة العربية، بحيث أن المستثمرون يتوجهون نحو الدول التي تتبنى معايير بيئية مستدامة.

### 3.2. مفهوم الاقتصاد الرقمي:

يمكن تعريف الاقتصاد الرقمي (Economy Digital)، على أنه الاقتصاد الذي يوظف التقنيات الرقمية في تطوير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة كفاءة إنتاج السلع وإنجاز الخدمات وتحسين نوعيتها وتوفير فرص لخلق سلاسل قيمة جديدة وزيادة رفاه الفرد (العربي، الاقتصاد الرقمي ودعم دوره في التنمية العربية الفصل العاشر: الاقتصاد الرقمي ودعم دوره في التنمية العربية، 2019، صفحة 193) .

– تعرف منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الاقتصاد الرقمي من خلال مكوناته وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم مفهوم الاقتصاد الرقمي إلى مفهوم ضيق ومفهوم واسع. يعبر المفهوم الضيق عما يسمى القطاع الرقمي(Digital Sector) ، ويشمل البنية التحتية لتقنية المعلومات

والاتصـالات والقطاعات المنتجة لتقنية المعلومات والاتصالات، وكذلك قطاع السلع والخدمات الرقمية والخدمات المبنية على المنصـات الرقمية .أما المفهوم الأوسع فيشير بصفة عامة إلى استخدام التقنيات الرقمية لأداء الأنشطة الاقتصادية المختلفة (العربي، 2019، صفحة 193)

### 4.2. قياس الرقمنة:

يقتصر الاقتصاد الرقمي حسب التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد للأمم المتحدة (Standard International the -4Rev ISIC Classification Industrial)، الذي يعتمد عليه نظام الحسابات القومية (2008) على القطاعات المصنعة لتقنيات المعلومات والاتصالات على غرار صناعة الحواسيب ومعدات الاتصال والأجهزة والألواح الإلكترونية والوسائط الكهرومغناطيسية والبصرية، وخدمات تقنيات المعلومات والاتصالات مثل إصدار البرمجيات ومعالجة البيانات وإصلاح الحواسيب ومعدات عن صناعات النشر والبرمجة والاعلام، حيث لم تواكب كل المراجعات السابقة للتصنيفات النمو الأخير للأنشطة الاتصالات، فضلا والمنتجات الرقمية. ولا يمكن في هذا الإطار حصر قياس الاقتصاد الرقمي بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات فقط، وإنما الاقتصاد الرقمي هو حصة من الناتج الاقتصادي الكلي مستمدة من عدد من المدخلات الرقمية الواسعة التي تشمل المهارات الرقمية، والمعدات الرقمية. بمعنى أوسع، فإن كافة الأنشطة التي تستخدم البيانات الرقمية هي جزء من الاقتصاد الرقمي (العربي، 2019، صفحة 194).

### 5.2. المقاربات النظرية الحديثة لتفسير الاستثمار في ظل الرقمنة:

تعد النظرية الانتقائية أو ما يعرف بنموذج (OLI Paradigm) للاقتصادي جون دنينج من أبرز المقاربات الكلاسيكية التي حاولت تفسير دوافع الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي من خلال ثلاثة محددات: ميزات الملكية (Ownership)، ميزات التوطين (Location)، وميزات الاستيعاب الداخلي (Dunning, 2001, pp. 122-125) . ومع بروز الاقتصاد الرقمي، واجهت هذه النظرية تحديات إبستمولوجية دفعت الباحثين إلى تحديثها لتلائم "الشركات الرقمية متعددة الجنسيات".

في المفهوم الرقمي الحديث، تحولت ميزات الملكية (O) من أصول ملموسة (كالمصانع والآلات) إلى أصول غير ملموسة بالكامل تتمثل في الخوارزميات الاحتكارية، وقواعد البيانات الضخمة ( Big Data)، وبراءات اختراع الذكاء الاصطناعي، والقدرة على إدارة المنصات الرقمية (UNCTAD, 2020, pp. 164-167). هذه الشركات لم تعد بحاجة إلى حضور مادي مكثف في الدولة المضيفة لتوليد الأرباح، وهو ما يعرف اقتصادياً بظاهرة "الإنتاج بدون أصول مادية".

أما ميزات التوطين (L)، فقد شهدت ثورة مفاهيمية؛ فلم يعد القرب من المواد الخام أو انخفاض أجور العمالة التقليدية هو الدافع الأساسي لجذب رأس المال الأجنبي. بدلاً من ذلك، برزت محددات توطين رقمية حاسمة مثل: درجة موثوقية شبكات الطاقة لخدمة مراكز البيانات، وسرعة تدفق البيانات عبر الحدود دون قيود حمائية، وحجم ونوعية المنظومة السيبرانية الحامية للملكية الفكرية، بالإضافة إلى توافر "رأس المال البشري الرقمي" (Digital Human Capital) المتمثل في مهندسي البرمجيات ومحللي البيانات (World, 2023, pp. 101-104) .

علاوة على ذلك، ساهمت "نظرية تكاليف المعاملات" (Transaction Cost Theory) في تفسير التوسع الرقمي؛ فالرقمنة أدت إلى خفض حاد في تكاليف البحث والمعلومات، وتكاليف التفاوض، وتكاليف الرقابة والتنفيذ عبر الحدود. هذا الانخفاض مكّن الشركات الرقمية من إدارة سلاسل التوريد العالمية بكفاءة فائقة من خلال المنصات السحابية، مما جعل قرار "الاستيعاب الداخلي (I)" للأنشطة يتم عبر شبكات افتراضية بدلا من بناء فروع مؤسسية ضخمة ومكلفة في الدول المضيفة (OECD, 2019, p. 34).

### 6.2. مؤشرات قياس الاقتصاد الرقمي وتأثيرها على بيئة الأعمال:

تحدد قدرة الدولة المضيفة على استقطاب الأنماط الحديثة من الاستثمارات، بحزمة من المؤشرات المركبة الصادرة عن الهيئات الدولية. هذه المؤشرات لا تقيس الجانب التقني فحسب، بل تقيس مدى تغلغل التكنولوجيا في النسيج الاقتصادي والمؤسسي للدولة وتأثيرها المباشر على بيئة الأعمال وتنافسيتها.

من أهم هذه المقاييس مؤشر الجاهزية الشبكية (Network Readiness Index - NRI) الصادر عن معهد بورتولانز بالتعاون مع هيئات دولية، والذي يرتكز على أربعة أبعاد أساسية: التكنولوجيا، الأفراد،

الحوكمة، والأثر الاقتصادي. تتجلى أهمية هذا المؤشر في أنه يعطي صورة متكاملة للمستثمر الأجنبي حول كفاءة الشبكات المحلية، ومدى قدرة المجتمع والحكومة على استخدامها، ومدى توفر بيئة تشريعية تحمي الحقوق الرقمية (العربي، 2023، الصفحات 112–115).

كما يبرز مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية (EGDI) الصادر عن الأمم المتحدة، والذي يعكس كفاءة الخدمات العامة الرقمية. إن رقمنة المعاملات الحكومية، وإنشاء المنصات الموحدة لتأسيس الشركات، والدفع الإلكتروني لرسوم الاستثمار تسهم بشكل مباشر في خفض مستويات البيروقراطية والفساد الإداري، مما يرفع من تصنيف الدولة في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال ( Ease of Doing Business) وجاذبيتها للاستثمار الأجنبي (IMF, 2022, p. 89).

فلا يمكن تجاهل مؤشر التحول الرقمي الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، وتحديدا المقاييس المتعلقة بأسعار النطاق العريض ومدى انتشار شبكات الجيل الخامس (G5). يعد توفر هذه البنية التحتية التكنولوجية بأسعار تنافسية شرطاً مسبقاً للشركات المتعددة الجنسيات العاملة في مجالات التصنيع الذكي، والخدمات اللوجستية، والتجارة الإلكترونية، بحيث أنه يضمن لها اتصالا فوريا وخاليا من الانقطاعات مع مراكزها الرئيسية وسلاسل توريدها العالمية (UNCTAD U. N., 2021, p. 78)

يؤدي تفاعل هذه المؤشرات الرقمية إلى خلق بيئة أعمال مرنة تخفض المخاطر التشغيلية للشركات الأجنبية، وتحفزها على ضخ استثمارات نوعية طويلة الأجل تولد قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد المضيف، بدلا من الاستثمارات الريعية التقليدية. وفيما يلي جدول لأهم المؤشرات الدولية لقياس الاقتصاد الرقمي تأثيرها المباشر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

**الجدول 1: المؤشرات الدولية لقياس الاقتصاد الرقمي وأثرها الاستثماري**

| المؤشر الدولي | الجهة المصدرة | الأبعاد والركائز الأساسية | الآلية الاقتصادية للتأثير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر |
|---|---|---|---|
| **مؤشر الجاهزية الشبكية (NRI)** | معهد بورتولانز Portulans\ ) (Institute | التكنولوجيا، الأفراد، الحوكمة، الأثر الاقتصادي | يحدد كفاءة البيئة التكنولوجية وقدرة رأس المال البشري على تشغيل وإدارة المشروعات الاستثمارية الرقمية. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | والاجتماعي. | |
| مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية (EGDI) | منظمة الأمم المتحدة (UN) | الخدمات عبر الإنترنت، البنية التحتية للاتصالات، رأس المال البشري. | يؤدي إلى خفض البيروقراطية، وتسهيل إجراءات تسجيل الشركات الأجنبية، ورفع الشفافية الحوكمية. |
| **مؤشر الأمن السيبراني العالمي** (GCI) | الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) | التدابير القانونية، التقنية، التنظيمية، بناء القدرات، والتعاون. | يوفر بيئة آمنة تحمي الأصول الفكرية والبيانات الحساسة للشركات متعددة الجنسيات من الاختراقات والقرصنة. |
| **مؤشر الابتكار العالمي** (GII) | المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) | مخرجات المعرفة والتكنولوجيا، التطور المؤسسي وسوق الأعمال. | يجذب الشركات الباحثة عن الكفاءة والابتكار (Efficiency-Seeking\ FDI) لتأسيس مراكز بحث وتطوير إقليمية. |

**المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على عدة تقارير دولية (صندوق النقد العربي، 2023؛ IMF, 2022 ؛ UNCTAD,2021 )**

### 3. واقع وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (2020–2024):

تميزت الفترة الممتدة من عام 2020 إلى عام 2024 بتحولات جيوسياسية واقتصادية غير مسبوقة أعادت رسم خريطة تدفقات رأس المال الدولي العابر للحدود. فلم تكن البيئة الاستثمارية العربية بمعزل عن هذه الهزات الهيكلية؛ بحيث تداخلت التداعيات العميقة لجائحة كورونا (COVID-19)، متبوعة بالاضطرابات الجيوسياسية وسلاسل التوريد، في ظل تسارع وتيرة تبني حلول الاقتصاد الرقمي لتبني مشهد استثماري عربي يتسم بالتقلب والاختلاف بين أقطارها.

### 1.3. تحليل حجم التدفقات الواردة إلى الدول العربية :

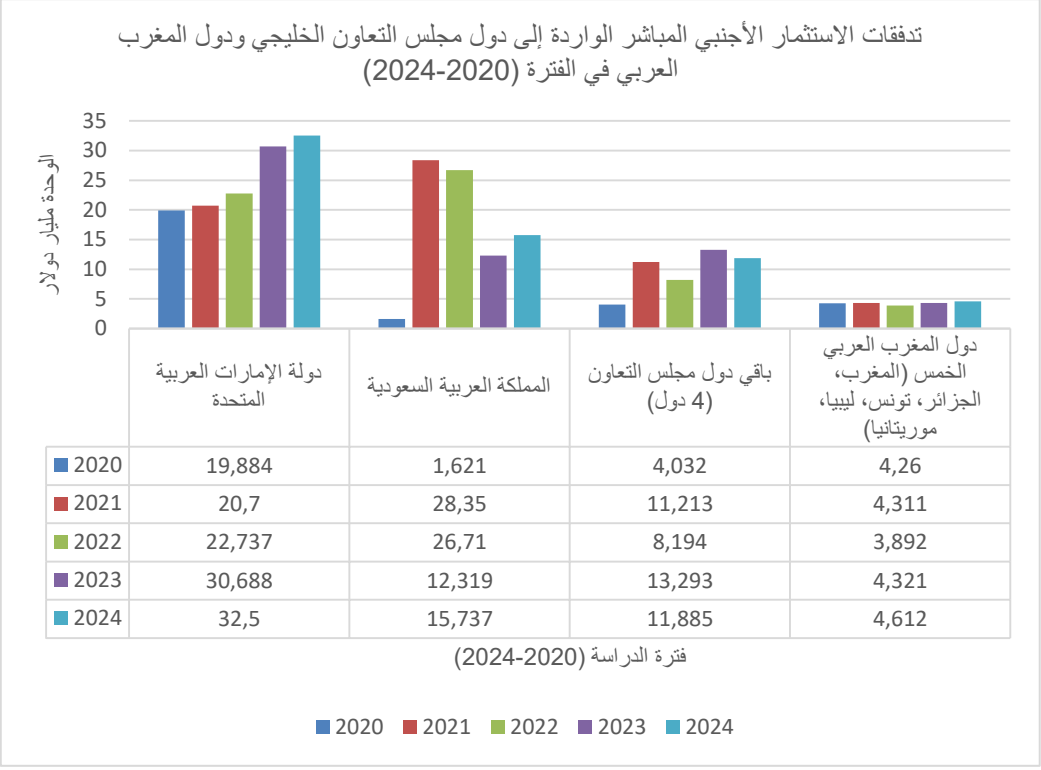
حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) العالمية اتسمت بالانكماش الحاد والاضطراب خلال السنتين الأوليين من فترة الدراسة (2020–2021). وهذا وفقا لتقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD U. N., 2021, p. 12) ، حيث تراجعت التدفقات العالمية في عام 2020 بنسبة تقارب 35% لتصل إلى أقل من تريليون دولار، وهو مستوى لم تشهده الساحة الدولية منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2008. هذا التراجع الحاد نجم مباشرة عن الإغلاقات الكلية، وتجميد الشركات متعددة الجنسيات لخطط التوسع الرأسمالي، وارتفاع مؤشرات عدم اليقين في بيئات الأعمال.

وبحلول عام2020 ، واجه الاقتصاد العالمي صدمة مزدوجة جائحة كوفيد–19 وصدمة العرض والطلب العالمية، والتي شلت حركة التجارة الدولية وأدت إلى تراجع الإنفاق الاستثماري العالمي بنسبة تجاوزت35% . وفي المنطقة العربية، وعلى الرغم من انكماش مشاريع الاستثمار التأسيسية الجديدة بنسبة 38.3%لتسجل أسوأ أداء تاريخي للمنطقة منذ عام2003 ، إلا أن تدفقات الاستثمار الفعلي الواردة للبيان العربي أبدت مرونة طفيفة بفضل الإجراءات التحفيزية السريعة والتحول الرقمي السريع للخدمات الحكومية الاستثمارية في الإمارات والسعودية والمغرب (ضمان، 2024، صفحة 9)

وفي المقابل، واجهت هذه المرحلة تحديات اقتصادية عالمية جديدة تمثلت في الارتفاع القياسي لمعدلات التضخم العالمي وتشديد السياسات النقدية من قبل البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنوك المركزية الكبرى؛ حيث تم رفع أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية للحد من التضخم، مما رفع من كلفة الاقتراض والتمويل للمشاريع الرأسمالية الدولية وتسبب في تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي الإجمالية للبلدان العربية بنسبة 12.4% عام 2023 لتسجل 67.6 مليار دولار مقارنة بنحو 77.2 مليار دولار عام 2022 (ضمان، 2024، صفحة 111) وعلى الرغم من هذا التراجع الإجمالي، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما الإمارات والسعودية، حافظت على زخم قوي بفضل برامج الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص وتنامي استثمارات الصناديق السيادية الإقليمية (ضمان، 2024، صفحة 19)، فيما كانت التدفقات الواردة إلى دول المغرب العربي منخفضة جدا خلال هذه الفترة (2020–2024) حيث بلغت 4.6 مليار دولار مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي التي بلغ اجمالى التدفقات الواردة إليها بنحو 60.1 عام 2024.

وفيما يلي يوضح الشكل حركية وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي ودول المغرب العربي للفترة (2020-2024):

**الشكل 1: وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي ودول المغرب العربي للفترة (2020-2024)**




| | دولة الإمارات العربية المتحدة | المملكة العربية السعودية | باقي دول مجلس التعاون (4 دول) | دول المغرب العربي الخمس (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا) |
|---|---|---|---|---|
| 2020 | 19,884 | 1,621 | 4,032 | 4,26 |
| 2021 | 20,7 | 28,35 | 11,213 | 4,311 |
| 2022 | 22,737 | 26,71 | 8,194 | 3,892 |
| 2023 | 30,688 | 12,319 | 13,293 | 4,321 |
| 2024 | 32,5 | 15,737 | 11,885 | 4,612 |

**المصدر: من إعداد الباحثة من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الأونكتاد والتقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية (ضمان، 2020، صفحة 308) (ضمان، 2024، صفحة 85).**

ومن جهة أخرى أظهرت المنطقة العربية مرونة نسبية متباينة في مواجهة هذه الصدمة، عقبتها مرحلة تعاف سريعة وقوية بدأت ملامحها في عام 2022 واستقرت حتى عام 2024. إلا أن هذا التعافي الإقليمي لم يكن متوازنا؛ إذ تصدرته دول مجلس التعاون الخليجي، مستفيدة من الطفرة المؤقتة في أسعار النفط والمواد الهيدروكربونية التي أعقبت صدمات الطاقة العالمية في 2022، إلى جانب الفوائض المالية الضخمة التي تم توجيهها لتطوير البنى التحتية التكنولوجية والمدن الذكية (العربي، 2023، صفحة 98).

أما على الصعيد الإقليمي المقارن، فقفزت الحصة النسبية للدول العربية من إجمالي التدفقات الموجهة إلى الدول النامية بفضل إطلاق حزمة من المشاريع الاستثمارية الضخمة في مجالات الطاقة المتجددة، والتحول الرقمي، ومراكز البيانات السحابية. ومع بداية عام 2024، تبلور اتجاه عالمي جديد يربط بين حجم التدفقات الاستثمارية ومدى قدرة الدول المضيفة على إدماج أدوات الذكاء الاصطناعي والأتمتة في بيئاتها الإنتاجية، وهو الاتجاه الذي استثمرت فيه الاقتصادات العربية الخليجية بكثافة، بينما ظلت بقية الدول العربية (خاصة دول المغرب العربي وبعض دول الشرق الأوسط) تواجه قيودا تمويلية وضغوطا تضخمية حدّت من قدرتها التنافسية على جذب الاستثمارات التكنولوجية الكبرى (Bank, 2023, pp. 115-117)

### 2.3. التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات الواردة للمنطقة العربية:

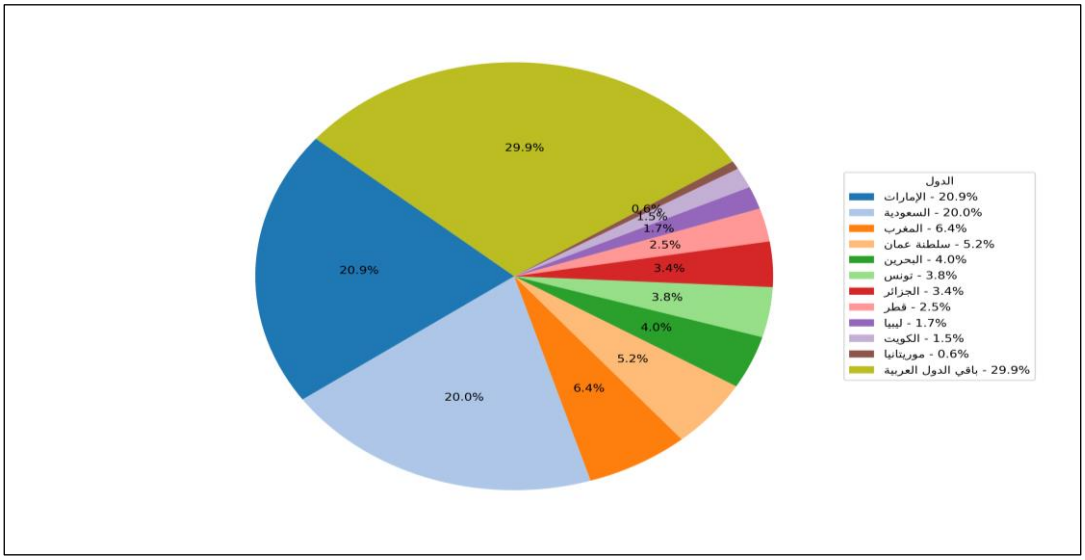
بلغ إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية الواردة إلى المنطقة العربية في نهاية عام 2023 حوالي 1,077.5 مليار دولار (ضمان، 2024، صفحة 118) وعند تتبع توزيع هذه الأرصدة بين دول مجلس التعاون الست ودول المغرب العربي الخمس ومقارنتها بإجمالي أرصدة بقية الدول العربية، تتضح ملامح التركز الاستراتيجي والتباين الهيكلي الحاد:

فقد استحوذت دول مجلس التعاون الخليجي الست على حصة الأسد بنسبة بلغت 54.1% من إجمالي الأرصدة المتراكمة في الوطن العربي وبقيمة إجمالية تجاوزت 583.4 مليار دولار، بقيادة دولة الإمارات العربية المتحدة التي بلغت أرصدتها وحدها 224.9 مليار دولار بنسبة 20.9% من الإجمالي العربي، تلتها مباشرة المملكة العربية السعودية بأرصدة متراكمة بلغت 215.5 مليار دولار وبنسبة 20.0%من الإجمالي العربي (ضمان، 2024، صفحة 120) وفي المرتبة الثانية، بلغت حصة دول المغرب العربي الخمس مجتمعة (المغرب، تونس، الجزائر، ليبيا، موريتانيا) حوالي 16.0% من الأرصدة العربية الإجمالية بقيمة بلغت 172.1 مليار دولار، تقودها المملكة المغربية بأرصدة بلغت 69.2 مليار دولار وبنسبة 6.4% من الإجمالي العربي، تلتها تونس بنسبة 3.8% والجزائر بنسبة 3.4% (ضمان، 2024، صفحة 121) أما بقية الدول العربية ككل (بما فيها مصر، لبنان، الأردن، السودان، العراق،

سوريا، وغيرها) فقد شكلت مجتمعة حوالي 29.9% من إجمالي الأرصدة العربية المتراكمة، وهو ما يعكس ريادة دول مجلس التعاون الاستثنائية بفضل استقرار تشريعاتها وقدراتها المالية الكبيرة (ضمان، 2024، صفحة 122)

ويوضح الرسم البياني التالي هيكل التوزيع الجغرافي للأرصدة المتراكمة لبيان التركز الحاد:

**الشكل 2: التوزيع الجغرافي لأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية (نهاية2023 )**

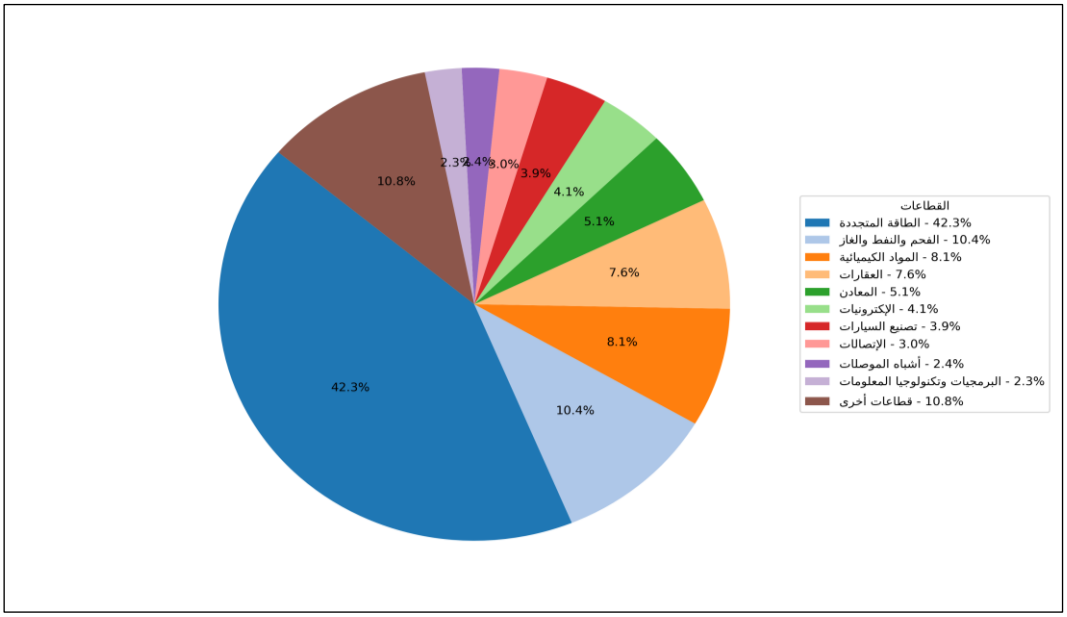



**المصدر :الباحث بالاعتماد على بيانات الأونكتاد لعام 2024 (Dhaman 2024, 120–122).**

أما على الصعيد القطاعي، فقد شهدت الفترة (2020–2024) بداية تحول تاريخي تدريجي في طبيعة المشروعات الاستثمارية الوافدة؛ إذ تراجعت نسبيا الحصة التقليدية الموجهة للصناعات الاستخراجية (النفط والغاز) والمقاولات العقارية لصالح قطاعات الاقتصاد الجديد. وبرز قطاع "المشروعات الخضراء" (Investments Greenfield) المرتبطة بإنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا، بالتوازي مع نمو لافت في استثمارات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، والتجارة الإلكترونية العابرة للحدود، والمنصات اللوجستية الذكية. هذا التحول القطاعي يثبت أن المستثمر الأجنبي بات يربط بين ديمومة أرباحه ومدى تبني الدولة المضيفة لثنائية الرقمنة والاستدامة كخيار استراتيجي (UNCTAD U. N., 2024, pp. 68-70).

يبين الشكل الموالي التوزيع النسبي والقطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أهم الدول العربية (2020–2024) :

**الشكل 3: التوزيع القطاعي للمشاريع الاستثمارية التأسيسية الجديدة في الدول العربية لعام 2023**




**المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (ضمان، التقرير السنوي: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2024)**

## 4. دور الرقمنة كعامل جذب ومحدد أساسي للاستثمارات الأجنبية الوافدة:

تحولت الرقمنة من مجرد أداة لتحسين الكفاءة التشغيلية الهامشية إلى محدد بنيوي حاسم يعيد صياغة خيارات الاستثمار الدولي. فالشركات متعددة الجنسيات بشتى أنواعها باتت تدرج مؤشرات النضج الرقمي للدول المضيفة ضمن مصفوفة تقييم المخاطر والمكاسب، معتبرة أن مرونة الأسواق وقدرتها على استيعاب نماذج الأعمال القائمة على البيانات تمثل الضمانة الأساسية لديمومة رأس المال وتنافسيته.

### 1.4. أثر التجارة الإلكترونية والخدمات المالية الرقمية في استقطاب الشركات متعددة الجنسيات:

تعد القفزة النوعية التي شهدتها أسواق التجارة الإلكترونية والخدمات المالية الرقمية في المنطقة العربية خلال الفترة (2020–2024) من أهم قواطر جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير التقليدية. إن

توسع منصات التجارة الإلكترونية لم يعد يقتصر على فتح أسواق استهلاكية جديدة، بل أحدث ثورة شاملة في قطاعات التوزيع، والتخزين، والخدمات اللوجستية الذكية. هذا التحول البنيوي حفز الشركات العالمية على ضخ رساميل ضخمة لبناء منظومات إمداد متكاملة تعتمد على الخوارزميات وتوقع الأنماط الاستهلاكية، متجاوزة بذلك البيئات التنافسية الكلاسيكية القائمة على مجرد انخفاض أجور العمالة (العربي، 2023، صفحة 165)

وبالتالي أصبح نمو التكنولوجيا المالية عملا مهما في تمكين وتحديد جاذبية بيئة الأعمال الإقليمية، فالشركات متعددة الجنسيات تبدي حساسية مفرطة تجاه كفاءة النظم المصرفية وسرعة إنهاء المعاملات المالية العابرة للحدود. وساهم انتشار المحافظ الرقمية، وبوابات الدفع الفوري، ومنصات التمويل الجماعي، والحلول المستندة إلى تقنية البلوكشين في خفض تكاليف المعاملات (Transaction Costs) بشكل حاد، وإلغاء القيود البيروقراطية المرتبطة بالمقاصة التقليدية (OECD, 2019, p. 55).

هذا التطور التنظيمي والتقني شجع الصناديق الاستثمارية العالمية ورؤوس الأموال المخاطرة (Venture Capital) على استهداف أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك من خلال الاستحواذ أو الشراكة مع الشركات الرقمية العربية الناشئة. إن وجود قطاع تكنولوجيا مالية متطور يرسل إشارة أمان واضحة للمستثمر الأجنبي تثبت قدرة الاقتصاد المحلي على استيعاب التدفقات المالية الضخمة وإعادة تحويل الأرباح بطرق رقمية آمنة وموثوقة (IMF, 2022, p. 104).

### 2.4. أثر مراكز البيانات والذكاء الاصطناعي على قرارات الاستثمار:

انتقلت المنافسة الدولية على استقطاب الاستثمارات في حقبة ما بعد عام 2020 إلى معركة تمركز في البنية التحتية للحوسبة السحابية ومراكز البيانات العملاقة (Hyperscale Data Centers). فالبيانات أصبحت تسمى بأنها "النفط الجديد" للاقتصاد العالمي، والقدرة على تخزينها ومعالجتها محليا باتت شرطا سياديا واقتصاديا لازما لعمل الشركات متعددة الجنسيات والعملاقة التكنولوجية مثل Google Microsoft و Amazon Web Services (AWS) (UNCTAD U. N., 2021, p. 92).

وتظهر قراءة الخارطة الاستثمارية العربية (2020–2024) أن الدول التي نجحت في بناء محطات طاقة موثوقة ومستدامة مخصصة لتغذية مراكز البيانات الضخمة استطاعت تأمين استثمارات أجنبية مباشرة نوعية وضخمة، ولم يعد قرار توطين المستودعات الرقمية مرتبطا بالطلب المحلي الفردي فحسب، بل تحولت بعض العواصم والمدن العربية إلى "مراكز ربط رقمية إقليمية" لخدمة قارات العالم الثلاث، مستفيدة من التقارب الجغرافي وشبكات الكابلات البحرية الممتدة عبر البحر الأحمر والأبيض (World, 2023, p. 148).

وزيادة على ذلك، فيعد فرض تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي (AI) والتعلم الآلي على مستوى سلاسل التوريد معايير جديدة للمفاضلة بين الوجهات الاستثمارية، فالشركات الأجنبية الباحثة عن الكفاءة العالية أصبحت تنجذب بقوة نحو البيئات الاقتصادية التي تتيح أدوات الأتمتة والتحليلات التنبؤية لإدارة عملياتها الصناعية والخدمية. إن دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في بيئات العمل يسهم في خفض الهدر، وتحسين جودة الإنتاج، وتسريع زمن الاستجابة لمتطلبات السوق، وهو ما ينعكس مباشرة على معدلات ربحية المشروعات الاستثمارية الأجنبية المباشرة ويدفعها نحو النمو والتوجه الاستراتيجي طويل الأجل بدلا من الأنماط الاستثمارية الهامشية (UNCTAD U. N., 2024, pp. 82-84).

## 5. خاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص وتحليل أثر الاقتصاد الرقمي بمؤشراته المختلفة في جذب وتوجيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية خلال الفترة (2020–2024). وبالاستناد على المنهج الوصفي التحليلي المطبق على بيانات التقارير الدولية والإقليمية المتخصصة، تم التوصل إلى الإجابة الدقيقة عن فرضيتي الدراسة كما يلي:

– أثبتت النتائج صحة الفرضية الأولى؛ يوجد تأثير إيجابي ونوعي لنضج البنية التحتية الرقمية (التوسع في شبكات الجيل الخامس، انتشار النطاق العريض، وتوفر مراكز البيانات) في تحفيز واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية نحو القطاعات غير التقليدية القائمة على المعرفة، كالتجارة الإلكترونية، التكنولوجيا المالية، والخدمات اللوجستية الذكية. وأكدت البيانات انحصار نموذج الاستثمار التقليدي القائم على الموارد

الطبيعية والعمالة الرخيصة لصالح محددات "الجاذبية الرقمية والمؤسسية" كمعيار أساسي لقرارات الشركات متعددة الجنسيات.

– أكد تحليل البيانات الاحصائية صحة الفرضية الثانية؛ حيث ظهر وجود تباين هيكلي حاد وفجوة استثمارية واسعة بين التكتلات العربية. فقد تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي المشهد الاستثماري العربي باستحواذها على ما نسبته 54.1% من إجمالي الأرصدة التراكمية الوافدة للمنطقة بنهاية عام 2023، مستندة إلى تفوق شبكاتها الرقمية واستقرار أطرها التشريعية والمالية. وفي المقابل، لا تزال تدفقات بقية الاقتصادات العربية كالدول المغاربية تواجه عوائق "الفجوة الرقمية" والقيود التمويلية، مما أبقى تدفقاتها حبيسة الأنماط الاستهلاكية والقطاعات التقليدية.

الاستنتاجات العامة للدراسة:

– تحول مفهوم الميزة التنافسية للبلدان المضيفة في ظل الثورة الرقمية من الأصول المادية والمواد الخام إلى الأصول غير الملموسة والبيانات الضخمة والجاهزية الشبكية.

– تؤدي كفاءة الأطر المؤسسية والتشريعية المنظمة للأمن السيبراني وحماية البيانات دورا فعّالا في خفض تكاليف المعاملات والمخاطر التشغيلية للشركات متعددة الجنسيات.

وعليه يمكن طرح التوصيات الآتية:

– تحديث الأطر التشريعية والتنظيمية :عبر سن وتحديث قوانين حماية البيانات، والتجارة الإلكترونية، والأمن السيبراني لبناء بيئة رقمية آمنة تحمي حقوق المستثمرين.

– تطوير البنية التحتية الحيوية :من خلال ضخ استثمارات موجهة لتطوير شبكات الجيل الخامس (5G) وبناء مراكز بيانات عملاقة ومستدامة مخصصة للحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي.

– معالجة الفجوة الرقمية العربية :عن طريق تعزيز الشراكات الإقليمية وتفعيل دور الصناديق السيادية في دعم مشاريع التحول الرقمي والرقمنة الإدارية في الدول العربية النامية.

– آفاق بحثية مستقبيلة: إجراء دراسات قياسية كمية باستغلال نماذج السلاسل الزمنية (ARDL) أو نماذج البيانات المقطعية (Panel Data) لقياس الأثر المنفرد لتقنيات الذكاء الاصطناعي والأتمتة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

## 5. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

– الجبوري عبد الرزاق حمد حسن. (2014). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، بلدان عربية مختارة للمدة 1990-2005.الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

- Dunning , J. H .(2001) .The Electric Paradigm of International Production : A Restatement and some Possible Extensions, 2 nd ed .London: Palgrave Macmillan.

- **التقارير:**

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات) ضمان .(التقرير السنوي :مناخ الاستثمار في الدول العربية .2024 الكويت :ضمان،2024 .

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات) ضمان .(التقرير السنوي :مناخ الاستثمار في الدول العربية .2020 الكويت :ضمان،2020 .

– صندوق النقد العربي (2019). الفصل العاشر: الاقتصاد الرقمي ودعم دوره في التنمية العربية .ورقة رقم 2019/102، (ص–ص) (119–221).

– صندوق النقد العربي. (2023). التقرير الاقتصادي العربي الموحد: تحديات التحول الرقمي وجاذبية الاستثمار في المنطقة العربية. أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة: أمانة صندوق النقد العربي.

– صندوق النقد العربي. (2023). تقرير آفاق الاقتصاد العربي: البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في التحول الرقمي. أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة: أمانة صندوق النقد العربي.

– صندوق النقد العربي. (2023). تقرير آفاق الاقتصاد العربي: تحولات الطاقة والرقمنة وأثرها على الاستثمارات الوافدة. أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة: أمانة صندوق النقد العربي.

- صندوق النقد العربي. (2021). تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية: المحددات الهيكلية والتوزيع الجغرافي للتدفقات. أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة: أمانة صندوق النقد العربي.

- Bank, W. (2023). Global Investment Competitiveness Report 2023/2024: Data, Infrastructure, and New Investment Eras. Washington, D.C.: World Bank Publications.
- IMF, I. M. (2022). Digitalization and the Future of Business Environments in Emerging Markets (World Economic Outlook Studies). Washington, D, C.: International Monetary Fund Publication Services.
- OECD, O. f.-o. (2019). Vectors of Digital Transformation: An Analysis of Transaction Costs and MME Market Entry Modes. Paris: OECD.
- UNCTAD, U. N. (2021). Digital Economy Report 2021: Cross-border Data Flows and development. New York: United Nation publications.
- UNCTAD, U. N. (2024). World Investment Report 2024: Investment Trends and Digital Infrastructure Development. Geneva: United Nations Publications.
- United Nation Conference on Trade And Development UNCTAD .(2020) . World Inestment Report 2020: International Production Beyond the pandemic . Geneva: United Nations Publications.
- United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD .(2021) . World Investment Report 2021: Investing in Sustainable Recovery .Geneva: United Nations Publications.
- World, B. (2023). Data, Digital Infrastructure, and Foreign Direct Investment: New Determinants of Location for MNEs Global Investment Competitiveness Report. Washington, D, C: World Bank Publicatios.

- **المقالات:**

- التوني، شيرين محرم علي. (2022). الاقتصاد الرقمي ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جمهورية مصر العربية .*المجلة العربية للإدارة*، 42(2)، (345-356).

- بطاهر، بختة. (2020). توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه –فلسطين، إمارات، سعودية، الجزائر .–*مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية*، 3(2)،(ص–ص) (144-158).

– بلغنو، سومية، ومواسيم، رميساء نجاة. (2024). البنية التحتية الرقمية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة .(2019–2022) *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، 20(34)، (ص–ص) (115–130).

– بن نملة، صليحة. (2025). واقع الرقمنة في الجزائر .*مجلة الفكر القانوني والسياسي*، 9(2)، (ص–ص) (1218–1231).

– بوعتلي، مُحَمَّد. (2023). دور الحكومة الرقمية في جذب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال الفترة .(2003–2020) *مجلة الإبداع*، 13(1)،(ص–ص) (277–292).

– المعاضيدي، حلا زيدان ذنون. (2021). واقع مؤشرات الاقتصاد الرقمي في عدد من الدول العربية: دراسة وصفية تحليليّة .*مجلة كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل*.

– نادي، إبراهيم أحمد فوزي. (2024). أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية .*مجلة السادات للبحوث الإدارية والمالية*، 2(1)،(ص–ص) (1–13).

- Belouafi, A., & Foudou, M. (2025). The impact of digital transformation on attracting foreign direct investment to Algeria during (1993-2022).(p-p) (328-347).